

هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أربوطني للأوراق المالية		
المساهمون		
لجنة الترشيحات والمكافآت	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق
		إدارة الرقابة الداخلية
اللجنة التنفيذية		مدقق الحسابات الخارجي
الإدارة التنفيذية		

عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق استراتيجية الشركة وإدارة الأعمال اليومية فيها وفقاً لخطة العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويكون للإدارة التنفيذية صلاحية إدارة شؤون الشركة وأعمالها، مع مراعاة حماية مصالح المساهمين، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتلبية احتياجات العمليات اليومية بشكل عملي. إلى جانب جدول التفويضات، تشمل العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى الإدارة التنفيذية مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها، والمسؤوليات الموكلة لها، وهي كالتالي:

- ميثاق اللجنة الإدارية.
- ميثاق لجنة المناقصات.
- ميثاق لجنة إدارة المخاطر.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.

عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

وضع مجلس إدارة الشركة الأسس والقواعد التنظيمية لعمل الشركة على نحو يجعل جميع الموظفين على دراية تامة بأهمية نظام الرقابة الداخلية، مما يساهم في مشاركتهم في ضمان استمرارية هذا النظام بفعالية كبيرة.

وتتضمن العناصر الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية:

- وضع وإقرار السياسات والمواثيق واللوائح التي تضبط أعمال الشركة وأنشطتها على مستوى كافة إداراتها وأقسامها.
- التدقيق الخارجي وإدارة الرقابة الداخلية.
- مساهمة الشركة والجمعية العمومية.
- المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- الإفصاح المستمر للسوق.

1 تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية

يعتبر مجلس الإدارة مكلفاً ومسؤولاً أمام مساهمي الشركة عن ضمان تماشي أهداف الشركة مع توقعات المساهمين وطموحاتهم، كما أنه مكلف بضمان فعالية أعمال إدارة الشركة، مع التركيز على أن تتفق أهداف الشركة مع المتطلبات التشريعية وقواعد السلوك المهني المحددة من قبل كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أربوطني للأوراق المالية.

تمثلت الخطوة الأولى على صعيد تطبيق نظام فعال لحوكمة الشركات من خلال رسم ملامح إطار الحوكمة وتطويره، كي يمثل آلية فعالة تساهم بكفاءة عالية في إتمام هذا التطبيق الأمثل لإطار الحوكمة، وفي سياق الجهود الرقابية الدؤوبة لقياس مدى فعالية تطبيق نظام حوكمة الشركة، يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لإطار الحوكمة، وإجراء التعديلات اللازمة لعناصره (حينما دعت الحاجة)، وذلك لضمان توافقه مع الضوابط التنظيمية وبيئة الأعمال المتغيرة.

ويوضح الرسم البياني التالي إطار الحوكمة والعناصر الرئيسية الناتجة عن عملية تطبيق نظام حوكمة الشركات:

وكما هو موضح أعلاه، فإن عملية تطبيق نظام الحوكمة تنطوي على مستويات مختلفة تشمل: مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، نظام الرقابة الداخلية.

الحوكمة

ضابط الامتثال

تم تعيين ضابط الامتثال بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة، وأوكلت إليه مسؤولية ضمان امتثال الشركة وموظفيها بالقوانين واللوائح والقرارات الصادرة، إلى جانب السياسات والتدابير الداخلية الأخرى. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة.

تم تعيين السيد «محمد عبدالرحمن» ليتولى مهام ضابط الامتثال بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/05) الذي انعقد بتاريخ 06 أغسطس 2013، ويتمتع السيد «محمد عبدالرحمن» بخبرة عملية في مجال الأعمال القانونية وشؤون الامتثال والانضباط المؤسسي لمدة تناهز عشر سنوات، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

2 مجلس الإدارة

يكمّن دور مجلس الإدارة في الإشراف على أعمال الشركة وشؤونها التي يتولاها القائمون عليها، استناداً إلى توجيهات الرئيس التنفيذي واللجنة الإدارية التي تم تشكيلها من قبل مجلس الإدارة، والتي تضم عدداً من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة برئاسة الرئيس التنفيذي.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة فعالية إطار الحوكمة، ومتابعة الإدارة والضوابط المطبقة في الشركة، والإشراف عليها، وقد قام المجلس بتفويض بعض الصلاحيات الموكلة له إلى اللجان المنبثقة عنه (لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، اللجنة التنفيذية - كما سيأتي بيانه -)، والتي تعمل وفقاً للمواثيق واللوائح المعتمدة من قبله.

2.1 رئيس مجلس الإدارة

يتولى معالي «محمد خليفة المبارك» منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك عقب التغييرات التي طرأت على مجلس إدارة الشركة في ذلك التاريخ، ويتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان أداءه لمسؤولياته وواجباته على نحو فعال، كما يعتبر رئيس مجلس الإدارة حلقة وصل رئيسية بين المجلس والإدارة التنفيذية، ويعمل بشكل مستمر مع الإدارة التنفيذية للشركة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة على وجه الخصوص المهام والمسؤوليات التالية:

- ضمان عمل مجلس الإدارة بفعالية وقيامه بمسؤولياته ومناقشته لكافة القضايا الرئيسية والمناسبة في موعدها.
- وضع واعتماد جدول أعمال كل اجتماع لمجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسائل يقترح الأعضاء أو الإدارة التنفيذية أو مقرر الشركة أو ضابط الامتثال أو مدير إدارة الرقابة الداخلية إدراجها على جدول الأعمال، ولرئيس مجلس الإدارة صلاحية أن يعهد بهذه المسؤولية إلى عضو معين أو إلى مقرر الشركة تحت إشرافه.
- تشجيع كافة الأعضاء على المشاركة الكاملة والفعالة لضمان تصرف مجلس الإدارة وفق أفضل مصالح الشركة.
- العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين التواصل الفعال مع المساهمين ونقل آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- تسهيل المساهمة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيين، وإيجاد علاقات بناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين.

2.2 اختصاصات مجلس الإدارة

وضع المجلس قائمة بالأُمور الخاضعة لرقابته (إلى جانب ما تم النص عليه من واجبات ومسؤوليات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والقانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والتي تعتبر أموراً ذات طبيعة استراتيجية، وتمتاز بحساسية عالية، وفي ذات الوقت فهي تتجاوز حدود السلطة المفوضة للإدارة التنفيذية للشركة.

وتشمل هذه الأمور على ما يلي:

- وضع السياسات والخطة الاستراتيجية للشركة ومراجعتها.
- أعمال الإشراف والرقابة على عمليات الشركة ومتابعة ممارستها إدارتها التنفيذية للمهام الموكلة إليهم.
- تعزيز ثقافة الشركة وقيمتها الأساسية باعتبارها المقصد الأمثل للباحثين عن عمل.

2 مجلس الإدارة (تتمة)

2.2 اختصاصات مجلس الإدارة (تتمة)

- وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية اللازمة للشركة.
- اعتماد ومتابعة الموازنات العامة وخطط العمل والبيانات والسياسات المالية.
- متابعة مدى ملاءمة وفاعلية إدارة المخاطر وإطار حوكمة الشركة.
- التصديق على المقترحات المتعلقة بالاستثمارات الكبرى وسياسات الإنفاق المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية والمصادقة عليها.
- متابعة ملاءمة سياسة الموارد الإدارية للتأكد من مدى كفاءة هذه الموارد ومدى ملاءمة خطط التدوير الإداري، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت بهذا الشأن.
- ضمان تزويد المساهمين بمعلومات تتسم بالدقة والجودة العالية في الوقت المناسب، والتأكد من تمكّن المستثمرين عامة من التداول في الأوراق المالية الخاصة بالشركة المدرجة في السوق المالي الذي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتنافسية والدراية والشفافية.
- متابعة عملية ترشيح وتعيين عضو/ أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- تعيين أو إقالة كل من: الرئيس التنفيذي، ضابط الامتثال، مدير الشركة، مدير إدارة الرقابة الداخلية.
- تقديم توصيات إلى الجمعية العمومية السنوية حول تعيين مدقق الحسابات الخارجي (بناء على توصية تصدر عن لجنة التدقيق بهذا الشأن).

2.3 تشكيل مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة شركة الدار العقارية حالياً تسعة أعضاء هم:

م.م	الأعضاء	المنصب
1	معالي/محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/أبو بكر صديق الخوري	نائب أول لرئيس مجلس الإدارة
3	السيد/وليد أحمد سالم المقرب المهيري	نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة
4	السيد/حمد سالم محمد العامري	عضو
5	السيد/منصور محمد الملا	عضو
6	السيد/أحمد خليفة محمد المهيري	عضو
7	السيد/علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو
8	السيد/محمد حاجي الخوري	عضو
9	السيد/مارتن لي إيدلمان	عضو

ملاحظات:

- تولى مجلس إدارة الشركة الحالي مهامه ومسؤولياته بناء على القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ 16 مارس 2016.
- ضم مجلس الإدارة في تشكيلته حتى تاريخ 12 نوفمبر 2017 كلاً من: السيد «أبو بكر صديق الخوري» رئيساً، والسيد «وليد أحمد المقرب المهيري» نائباً للرئيس، والسيد «علي عبد المهيري» عضواً، والسيد «منصور محمد الملا» عضواً، والسيد «أحمد خليفة محمد المهيري» عضواً، والسيد «حمد سالم العامري» عضواً، والسيد «علي سعيد الفلاسي» عضواً، والسيد «مارتن لي إيدلمان» عضواً، والسيد «محمد حاجي الخوري» عضواً.
- تقدّم السيد «علي عبد المهيري» باستقالته من عضوية مجلس إدارة الشركة وعضوية اللجان التابعة لمجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، وقد قرّر مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017 قبول استقالته، كما قرّر مجلس الإدارة في ذات الاجتماع تعيين معالي «محمد خليفة المبارك» خلفاً عنه، على أن يتم عرض هذا التعيين على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية القادم للإقرار و المصادقة وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقدّم السيد «أبو بكر صديق الخوري» باستقالته من منصبه كرئيس لمجلس إدارة الشركة بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وقد قرّر مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/05) المنعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2017 قبول استقالته من رئاسة المجلس.
- تمّ انتخاب معالي «محمد خليفة المبارك» رئيساً لمجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017 وتمّ ذلك من خلال التصويت السري. كما تمّ في ذات الاجتماع قبول استقالة معالي «محمد خليفة المبارك» من منصبه كرئيس تنفيذي للشركة.
- تمّ خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017 انتخاب السيد «أبو بكر صديق الخوري» نائباً أولاً لرئيس المجلس، والسيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري» نائباً ثانياً لرئيس المجلس، وتمت هذه الإجراءات من خلال التصويت السري.
- لا يضم مجلس الإدارة في تشكيلته الحالية أي عنصر نسائي على النحو الوارد أعلاه، نظراً لعدم ترشيح أي عنصر نسائي نفسه لعضوية مجلس الإدارة أثناء إجراءات عملية الترشيح وتشكيل المجلس التي تمت خلال العام 2016.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عضوية مجلس الإدارة تمثلت في غالبيتها - منذ تأسيس الشركة - من الأعضاء المستقلين، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، وميثاق مجلس الإدارة الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، سبعة منهم مستقلون، وقد تبنت المجلس سياسة تختص باستقلالية الأعضاء، يتم بموجبها تقييم استقلالية كل عضو سنوياً، والتي تدخل ضمن مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، وبناء على ذلك، يتم الإفصاح عن أي تعارض في المصالح أو نشوء علاقات قد تطرأ على الأعضاء المستقلين تؤدي بدورها إلى الإخلال بصفة الاستقلالية، ويتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك وفقاً للوائح التنظيمية إذا وجد المجلس أي خلل أو انتقاص في صفة الاستقلالية.

يوضح الجدول التالي تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل) / غير مستقل) وسنة التعيين الخاصة بكل عضو:

سنة التعيين	الصفة		المنصب	الأعضاء
	تنفيذي	مستقل		
2017	لا	لا	رئيس مجلس الإدارة	معالي/محمد خليفة المبارك
2013	لا	نعم	نائب أول لرئيس مجلس الإدارة	السيد/أبو بكر صديق الخوري
2017	لا	نعم	نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة	السيد/وليد أحمد سالم المقرب المهيري
2015	لا	لا	عضو	السيد/حمد سالم محمد العامري
2011	لا	نعم	عضو	السيد/منصور محمد الملا
2013	لا	نعم	عضو	السيد/أحمد خليفة محمد المهيري
2013	لا	نعم	عضو	السيد/عالي سعيد عبد الله سليم الفلاسي
2013	لا	نعم	عضو	السيد/محمد حاجي الخوري
2011	لا	نعم	عضو	السيد/مارتن لي إيدلمان

ملاحظات:

- أ. تم انتخاب معالي «محمد خليفة المبارك» لتولّي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.
- ب. تم انتخاب السيد «أبو بكر صديق الخوري» لتولّي منصب نائب أول لرئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.
- ج. تم انتخاب السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري» لتولّي منصب نائب ثاني لرئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.

2 مجلس الإدارة (تتمة)

2.3 تشكيل مجلس الإدارة (تتمة)

وتماشياً مع ميثاق مجلس الإدارة، يتمتع كافة الأعضاء بخبرة كبيرة في مجال الأعمال والإدارة، وبوجه خاص في القطاع العقاري. ونعرض في الجدول التالي المؤهلات العلمية والخبرات التي يتمتع بها أعضاء المجلس:

الأعضاء	مجال الخبرة
معالي/محمد خليفة المبارك	• تخصص مزدوج في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة نورث إيسترن، الولايات المتحدة الأمريكية
السيد/أبو بكر صديق الخوري	• بكالوريوس في العلوم المالية من كلية لينفيلد في ماكينفيل، ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية. • محلل مالي معتمد (CFA) وعضو في AIMR. • أكمل البرنامج التنفيذي لرجال الأعمال في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد.
السيد/وليد أحمد سالم المقرب المهيري	• ماجستير في السياسات العامة مع تخصص في إدارة الأعمال والحكومة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية. • بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية من جامعة جورج تاون الأمريكية.
السيد/حمد سالم محمد العامري	• ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية • بكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في دبي
السيد/منصور محمد الملا	• بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية بورتلاند، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية
السيد/أحمد خليفة محمد المهيري	• بكالوريوس تجارة - علوم مالية من جامعة كونكورديا في كندا • أكمل بنجاح برنامج الإدارة العامة من كلية إدارة الأعمال في جامعته هارفارد
السيد/علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	• ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة • بكالوريوس في العلوم - مجال الإنتاج وإدارة العمليات من جامعة ولاية كاليفورنيا • بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات
السيد/محمد حاجي الخوري	• بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية كاليفورنيا في سان بيرناردينو، الولايات المتحدة الأمريكية
السيد/مارتن لبي إيدلمان	• دكتوراه في العلوم القانونية من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية • بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون

المؤهلات العلمية							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	النفط والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات	
							10+
							23+
							16+
							12+
							17+
							13+
							21+
							27+
							44+

2 مجلس الإدارة (تمة)**2.4 البرنامج التعريفي**

يخضع أعضاء مجلس الإدارة الجدد عقب تعيينهم لبرنامج تعريفي، يتم خلاله بيان ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومسؤوليات كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، ويتم إلحاق الأعضاء الجدد بهذا البرنامج التعريفي الذي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة من قبل الإدارة، والقيام بزيارات ميدانية لمواقع الشركة، إلى جانب ذلك فقد قامت الشركة بتوفير جميع الأدوات وسبل الاتصال التي من شأنها أن تزود أعضاء المجلس بمعلومات شاملة فيما يتعلق بالشركة ونشاطاتها، لكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من تأدية مسؤولياتهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تزويدهم بأخر المستجدات التي تطلعهم عليها الإدارة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس، كما يحصل الأعضاء على معلومات دورية من مختصين داخل الشركة وخارجها فيما يتعلق بالأعمال الرئيسية وتطورات القطاع والمسائل الجوهرية المرتبطة بمهامهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

2.5 أحقية الحصول على استشارات مستقلة

وفقاً لميثاق مجلس الإدارة، يحق لكل عضو طلب الحصول على استشارات خارجية مستقلة تقوم على أساس عدم التعارض في المصالح وذلك بعد استشارة مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، وتحمل الشركة تكلفة هذه الاستشارات الخارجية وفق ما يريه مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

2.6 اجتماعات مجلس الإدارة

قام المجلس بعقد سبعة اجتماعات خلال عام 2017، وذلك لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتشغيلية التي تتعلق بالشركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ويوضح الجدول التالي تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات:

التاريخ	الاجتماع
13 فبراير 2017	2017/01
20 مارس 2017	2017/02
08 مايو 2017	2017/03
02 أغسطس 2017	2017/04
22 أكتوبر 2017	2017/05
12 نوفمبر 2017	2017/06
18 ديسمبر 2017	2017/07

ملاحظة:

بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الإدارة، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً واحداً خلال عام 2017 لمناقشة المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية والتشغيلية وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة بناء على ذلك (انظر: البند (6.3) لمزيد من المعلومات عن اللجنة التنفيذية)، كما تم اتخاذ مجموعة من القرارات من قبل مجلس الإدارة بالتمرير (انظر: البند (2.8) الذي يوضح ذلك).

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	الاجتماع 2017 / 01	الاجتماع 2017 / 02	الاجتماع 2017 / 03	الاجتماع 2017 / 04	الاجتماع 2017 / 05	الاجتماع 2017 / 06	الاجتماع 2017 / 07	عدد مرات الحضور الشخصي
معالي/محمد خليفة المبارك								2
السيد/أيو بكر صديق الخوري								7
السيد/وليد أحمد سالم المقرب المهيري								7
السيد/حمد سالم محمد العامري								7
السيد/منصور محمد الملا								7
السيد/أحمد خليفة محمد المهيري		-						6
السيد/علي سعيد عبد الله الفلاسي	-	-						5
السيد/محمد حاجي الخوري								7
السيد/مارتن لي إيدلمان								7

ملاحظات:

- لم يحضر معالي «محمد خليفة المبارك» اجتماعات مجلس إدارة الشركة أرقام (2017/01) و(2017/02) و(2017/03) و(2017/04) و(2017/05) بصفته رئيساً لمجلس إدارة الشركة، فقد تم حضور هذه الاجتماعات من قبل معاليه بصفته الرئيس التنفيذي للشركة، حيث تم انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الشركة من قبل المجلس بموجب القرار الصادر عن المجلس في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.
- حضر السيد «علي عيد المهيري» اجتماعات مجلس إدارة الشركة أرقام (2017/01) و(2017/02) و(2017/03) و(2017/04) و(2017/05) و(2017/06)، أثناء فترة شغله عضوية مجلس إدارة الشركة إلى حين التقدم باستقالته اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، حيث تم قبول هذه الاستقالة من قبل المجلس في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.
- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء المجلس عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.

2 مجلس الإدارة (تتمة)

2.7 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه

تنص المادة (28) من النظام الأساسي لشركة الدار العقارية على ما يلي:

«تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة نسبة مئوية من الربح الصافي للشركة على أن لا تتجاوز 10% من تلك الأرباح للسنة المالية، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريفاً أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبدل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة.

تخضع الغرامات التي تكون قد وقعت على الشركة بسبب مخالفات مجلس الإدارة للقانون أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية من مكافآت مجلس الإدارة، ويجوز للجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة.»

وتحدد المادة (48) من النظام الأساسي كيفية توزيع صافي الأرباح، حيث توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- تقطع عشرة بالمائة (10%) تخصص لحساب الاحتياطي القانوني، ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي 50% من رأسمال الشركة المدفوع، وإذا نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافية كافية للتوزيع عليهم.
- تحدد الجمعية العمومية النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع أرباح، فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين اللاحقة.

- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة تحددها الجمعية العمومية سنوياً على أن لا تزيد هذه المكافأة عن 10% من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الاستهلاكات والاحتياطي القانوني.
- يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منه بعد ذلك على المساهمين أو يرثل إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي اختياري، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.
- يجوز للشركة توزيع أرباح سنوية أو نصف أو ربع سنوية على المساهمين وفقاً لسياسة و/أو قرارات توزيع أرباح يقررها مجلس الإدارة، وتعتمدها الجمعية العمومية للشركة.

مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2016.

بناء على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2017، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 23/- مليون درهم (ثلاثة وعشرون مليون درهم) أي بواقع 0.84% من صافي الربح المحقق عن تلك الفترة بعد خصم الاستهلاكات واستقطاع الاحتياطيات وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 11% من رأسمال الشركة (أي بواقع 11 فلس عن كل سهم).

مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن عام 2017.

لم تحدد مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ولم تصدر توصية بشأنها بعد، وسيتم تحديث هذا التقرير فور صدور قرار بهذا الشأن من قبل الجمعية العمومية في اجتماعها المزمع عقده في شهر مارس 2018.

بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2017.

لم يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أية بدلات نظير قيامهم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2017.

2.8 القرارات التي تم إصدارها بالتمرير

خلال عام 2017، قام مجلس إدارة الشركة بإصدار أربعة قرارات بالتمرير، وقد تمت مراعاة الضوابط الخاصة بذلك والمنصوص عليها في نص المادة (24) من النظام الأساسي الخاص بالشركة وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، حيث:

- تم إصدار أربعة قرارات بالتمرير، وبالتالي فقد تحقق شرط ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً.
- تمت الموافقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالات التي تم إصدار القرار بشأنها بالتمرير تعتبر حالات طارئة.
- تم تسليم أعضاء مجلس إدارة القرار مكتوباً خطياً للموافقة عليه ومصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.
- تمت الموافقة الخطية بالأغلبية على القرارات التي أصدرها مجلس الإدارة بالتمرير، كما تم عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في المحضر الخاص بذلك الاجتماع.
- عدم اعتبار القرار بالتمرير اجتماعاً لمجلس إدارة الشركة، ومن ثم فقد تم الالتزام بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة المحدد بالنظام الأساسي (انظر: البند (2.6) الذي يوضح ذلك).

2.9 مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

كما أوضحنا في البند (2.0) من هذا التقرير، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومراجعة مدى فاعليته وكفاءته، إلى جانب ذلك، فقد شكل المجلس لجنة التدقيق وإدارة الرقابة الداخلية، للإسهام في القيام بمسؤوليات حوكمة الشركة التي تقع تحت مسؤوليته، وذلك فيما يخص أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة. علاوة على ذلك، فقد قام مجلس الإدارة بتحويل وتفويض لجنة التدقيق مسؤولية أن تكون السبعية الإدارية لإدارة الرقابة الداخلية لها مباشرة بموجب تفويض رسمي صادر عن مجلس الإدارة بهذا الشأن، ويتم عرض نتائج هذا التفويض على المجلس وفقاً للأنظمة والتشريعات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، الأمر الذي يساهم في زيادة فاعلية هذه الإدارة، وبالتالي يعكس إيجاباً على مجلس الإدارة في ممارسة صلاحياته وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

لقد قام مجلس الإدارة بوضع معايير وأسس للرقابة الداخلية في الشركة، بهدف تقديم المشورة على وجه يتسم بالموضوعية والاستقلالية والموثوقية، إلى جانب تأمين بيئة مثالية للرقابة الداخلية تلبية لمتطلبات مجلس الإدارة، وتساهم في تعزيز الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق واللجنة التنفيذية، وذلك بغية الإسهام في أداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤوليات إدارة الرقابة الداخلية تخضع للميثاق المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وذلك بما يتماشى مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، ويمثل هذا الميثاق السياسة المحكمة التي تعمل من خلالها إدارة الرقابة الداخلية، وتساهم في تحقيق أهداف الشركة ومواكبة تطوراتها.

يترأس إدارة الرقابة الداخلية في الشركة السيد «حيدر نجم» وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/05) الذي انعقد بتاريخ 06 أغسطس 2013. يشغل السيد «حيدر نجم» وظيفة مدير إدارة الرقابة الداخلية منذ عام 2007، حيث يقوم بممارسة عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية بشكل مستقل ومنظم، كما يقوم بتقديم المشورة للإدارة التنفيذية على وجه يضمن فعالية وتحسين وتطوير عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة الخاصة بالشركة. يتمتع السيد «حيدر نجم» بخبرة عملية تتجاوز 20 عاماً في مجال التدقيق المحاسبي والعمليات والامتثال والتدقيق على المخالفات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السيد «حيدر نجم» حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكجيل في مونتريال/كندا، إلى جانب كونه محاسب قانوني معتمد مبرخص (CPA) من قبل ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن حصوله على شهادة «المدقق الداخلي المعتمد (CIA)».

تقدم إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها إلى لجنة التدقيق، وتمارس عملها تحت إشرافها كما أسلفنا، الأمر الذي يتيح لها العمل بطريقة مستقلة وموضوعية، كما يتيح لها التفاعل مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية بأسلوب متميز، يكفل تسهيل التعرف على مبادرات تحسين الأداء وتطوير الأعمال، فضلاً عن توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهداف الشركة على نحو فعال. ولضمان درجة عالية من الاستقلالية في تنفيذ إدارة الرقابة الداخلية لأنشطتها والقيام بمهامها، فإن مدير إدارة الرقابة الداخلية يتمتع باتصال مباشر مع أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر من الناحية الوظيفية مسؤولاً أمام لجنة التدقيق ومن الناحية الإدارية مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي.

و عندما تواجه الشركة بعض المسائل الجوهرية أو الأمور الملحة أو المسائل التي يتم الكشف عنها في البيانات المالية السنوية أو أي وسائل أخرى للإفصاح؛ فيتمثل دور إدارة الرقابة الداخلية في هذا الشأن في الآتي:

- إدراج هذه المسائل والقضايا ضمن مراحل التخطيط لعمليات التدقيق.
- تقديم المشورة والخدمات الاستشارية (حسبما تقتضي الضرورة) للإسهام في بيان هذه المسائل والمستجدات وإيجاد حلول لها.
- تأمين المتابعة المنتظمة للخطوات والإجراءات المتخذة من أجل معالجة هذه المسائل والقضايا.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بما يخص وضع هذه المسائل والقضايا.

2 مجلس الإدارة (تتمة)

2.10 عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى
بين الجدول التالي عضوية أعضاء المجلس في الشركات والجهات العامة الأخرى
ومناصبهم الحالية في الجهات الرقابية أو الحكومية أو الاقتصادية أو التجارية:

العضو	الجهة/الشركة	المنصب/الوظيفة
معالي/محمد خليفة المبارك (رئيس مجلس الإدارة)	المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي	عضو في المجلس التنفيذي
	دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	شركة ميرال لإدارة العقارات ذ.م.م	رئيس مجلس الإدارة
	شركة التطوير والاستثمار السياحي	رئيس مجلس الإدارة
	مجموعة الاتحاد للطيران	عضو مجلس إدارة
	مجموعة الاتحاد للطيران	رئيس مجلس الإدارة
	شركة القطارة للاستثمار	عضو مجلس إدارة
	هيئة المنطقة الاعلامية	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للاستثمار والتطوير العقاري	عضو مجلس إدارة
	شركة أبوظبي للمطارات ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
السيد/أبو بكر صديق الخوري (نائب أول لرئيس مجلس الإدارة)	شركة الواحة كابيتال ش.م.ع	نائب رئيس مجلس الإدارة
	شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
السيد/وليد أحمد سالم المقرّب المهيري (نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة)	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات البديلة والبنية التحتية
	مستشفى كليفلاند كلينك أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	مستشفى كليفلاند كلينك - الولايات المتحدة	عضو مجلس الأمناء
	أبار للاستثمار ش.م.ح	رئيس مجلس الإدارة
	شركة أبوظبي لطاقة المستقبل ش.م.ح (مصدر)	عضو مجلس إدارة
	شركة مبادلة للبتروك	عضو مجلس إدارة
	شركة طموح للاستثمار ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	بنك إنفستكورب (Investcorp)	عضو مجلس إدارة
	شركة تمكين أبوظبي	عضو مجلس إدارة
	جهاز الامارات للاستثمار	عضو مجلس إدارة

العضو	الجهة/الشركة	المنصب/الوظيفة
السيد/حمد سالم محمد العامري (عضو)	مجموعة تروجان القابضة	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
	الشركة العالمية القابضة ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة مينا القابضة ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة طموح للاستثمار ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	الشركة الملكية للتطوير ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	مجموعة التزام لإدارة الأصول ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الريم لمواد البناء ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للحلول الفنية والاستثمارات ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
السيد/منصور محمد الملا (عضو)	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	الرئيس المالي لقطاع البترول والبتروكيماويات
	الواحة كابيتال ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
السيد/أحمد خليفة محمد المهيري (عضو)	مجلس أبوظبي للاستثمار	محلل استثمار رئيس - الاستثمارات المباشرة
	الشركة الوطنية للضمان الصحي - ضمان	عضو مجلس إدارة
السيد/عالي سعيد عبد الله سليم الفلاسي (عضو)	شركة ريسكو ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	الرئيس التنفيذي
	روبال جروب	عضو لجنة التدقيق
السيد/محمد حاجي الخوري (عضو)	مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	مدير عام
	هيئة أبوظبي للإسكان	عضو مجلس إدارة
السيد/مارتن لي إيدلمان	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	مستشار

ملاحظة:

تستند هذه المعلومات على الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة كما هي في 31 ديسمبر 2017.

3 لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث لجان للإسهام في تنفيذ مهامه، وقام بتحويلها صلاحيات ومسؤوليات تكفل تطبيق القرارات الصادرة عنه.

وتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة باللجان التالية:

- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- اللجنة التنفيذية.

يوجد لكل لجنة ميثاق يحدد أهدافها ومسؤولياتها وهيكلها وإطار عملها وآلية رفع التقارير الصادرة عنها، وقام المجلس بإعادة هيكلة جميع اللجان لضمان توافق وانسجام المهام والمسؤوليات الموكلة لها مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، كما قام المجلس بإعادة تشكيل هذه اللجان في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017 عقب التغييرات التي شهدتها المجلس مؤخرًا.

3.1 لجنة التدقيق

تسهم لجنة التدقيق في قيام مجلس الإدارة بالمسؤوليات التي تفرضها حوكمة الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وسياسات العمل المحاسبية وإعداد التقارير المالية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي، حيث تقدم لجنة التدقيق ضماناً لمجلس الإدارة بأن الأهداف الرئيسية التي تشهدها الشركة يتم تحقيقها بشكل فعال وبكفاءة عالية، وفي إطار محكم من الرقابة والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة.

تألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقلون، ويقتضي ميثاق لجنة التدقيق أن يكون جميع أعضاء اللجنة ملقّين بالنواحي المالية، وأن يكون لأحد أعضائها على الأقل خبرة في مجال الأعمال المحاسبية والمالية، ومن ناحية أخرى يعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الرقابة الداخلية للتأكد من اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الرئيسية، كما تجتمع اللجنة بالمدقق الخارجي – ويوجد وجود أعضاء من الإدارة التنفيذية – حسب ما تراه مناسباً.

تضم لجنة التدقيق الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة التدقيق	المصن
السيد/ منصور محمد الملا	رئيس اللجنة
السيد/ علي سعيد عبدالله	عضو
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو

ملاحظات:

- تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.
- تم انتخاب السيد «منصور محمد الملا» لئولاي منصب رئيس لجنة التدقيق بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.
- ضمت لجنة التدقيق في عضويتها حتى تاريخ 18 ديسمبر 2017 كل من: السيد «منصور محمد الملا» رئيساً للجنة، والسيد «علي سعيد الفلاسي» عضواً، والسيد «مارتن بي ايدلمان» عضواً.

يحدد ميثاق لجنة التدقيق المسؤوليات المناطة بها على النحو التالي:

أ) التقارير المالية

- النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في التقارير والبيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية، وإيلاء الاهتمام اللازم بها، ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي وإصدار توصيات بشأنها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- ضمان وجود آلية للإفصاح المستمر لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، والتركيز بشكل خاص على ما يلي:
- أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
- إبراز النواحي الخاطئة لتقدير الإدارة.
- التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
- افتراض استمرارية عمل الشركة.
- التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

- ب) حوكمة الشركة
- الإشراف والرقابة على التطبيق الداخلي لإطار حوكمة الشركة، وضمان الالتزام التام بالنظم القانونية والتشريعية الخاصة بذلك.
 - المراجعة الدورية المنتظمة لمدى التزام إدارة الشركة وامثالها لإطار عمل الحوكمة الذي تم إقراره واعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة.
 - مراجعة تقرير الحوكمة الذي يتم إرساله بشكل دوري لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بهذا الشأن.

ج) نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- تعيين أي طرف خارجي للقيام بمهام التدقيق الداخلي وفقاً لمتطلبات العمل، وتحديد أتعابهم، والنظر في طلبات استقالاتهم وإنهاء خدماتهم.
- المراجعة الدورية لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، لتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية في الشركة، وتقييم فاعليتها وكفاءتها في أداء رسالتها ومهامها على وجه يسهم بفعالية عالية في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة ومراجعة السياسات والإجراءات المتبعة في الشركة مع إدارتها التنفيذية، لضمان أداء رسالتها بفعالية على وجه يسهم في تطوير هذه السياسات والإجراءات.
- مراقبة ومتابعة تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفقاً لسياساتها واستراتيجيات العمل الخاصة بها، ومتابعة وتقييم كفاءة وفعالية هذه السياسات والاستراتيجيات، وذلك من خلال إجراء عمليات تدقيق للسجلات ولقاعدة المعلومات، وأنظمة أمن الشبكات والتحكم للوحدات التشغيلية والاستراتيجية لهذه الإدارات.
- دراسة نتائج عمليات التدقيق الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية (والتي من ضمنها قضايا النصب والاحتيال التي تقع داخل الشركة) الموكلة من قبل مجلس الإدارة أو بمبادرة من اللجنة بناء على موافقة المجلس.

د) المدقق الخارجي

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي، ورفع تقرير وتوصيات لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي تزي أهمية اتخاذ إجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- التنسيق مع مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية والرئيس التنفيذي للإدارة المالية في الشركة في سبيل أداء مهامها، وعلى اللجنة الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة مرة على الأقل في السنة.
- مناقشة طبيعة ونطاق وفاعلية عمليات التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار توافقها مع معايير التدقيق المعتمدة.
- متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عمليات التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- مناقشة المدقق الخارجي بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة في التقارير المالية.
- مراجعة أداء المدقق الخارجي وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، والتأكد بأنه قد تم مراجعتها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وتقديم الردود بشأنها في الوقت المطلوب.
- مناقشة أية مشاكل قد يواجهها المدقق الخارجي أثناء أدائه للتدقيق والمراجعة المالية، بما في ذلك القيود التي قد تحد من نطاق العمل أو الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام العمل.
- ضمان التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين وتوافر الموارد الضرورية لإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة ومراقبة كفاءة هذه الإدارة.

هـ) إدارة الرقابة الداخلية

- مراجعة الأنشطة والموارد والهيكل التنظيمي الخاص بإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة إطار عمل إدارة الرقابة الداخلية ومراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية.
- النظر في عملية اختيار وتعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية ومقدمي خدمات التدقيق الداخلي أو استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- مراجعة التقارير المقدمة إلى اللجنة من قبل مدير إدارة الرقابة الداخلية، والردود الواردة من قبل إدارة الشركة عليها، وضمان أن النتائج والتوصيات المقدمة من المدقق الداخلي والاقتراحات والردود الصادرة عن الإدارة التنفيذية قد تم استلامها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومناقشة مدير إدارة الرقابة الداخلية فيما إذا كان هناك أية صعوبات تواجهه في القيام بمهام التدقيق كالفقود المفروضة على نطاق عمله أو صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة مسؤولياته.

3 لجان مجلس الإدارة (تمة)

هـ إدارة الرقابة الداخلية (تمة)

- تقييم جودة مهام إدارة الرقابة الداخلية والمدقق الداخلي (إن وجد)، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير، وتقييم أداء مدير إدارة الرقابة الداخلية وتزويده بالمشورة والتوجيه في الوقت الملائم.
- التأكد من امتلاك إدارة الرقابة الداخلية العدد الكافي من الكادر الوظيفي، إلى جانب امتلاكها السلطة والمكانة الملائمة داخل الشركة.
- الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً، لضمان عدم وجود أية مسائل معلقة قد تكون مثاراً للاهتمام.
- إعداد تقارير لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل التي يتم النظر فيها من قبل اللجنة.

و الامتثال

- مراجعة مدى امتثال موظفي الشركة لقواعد السلوك المهني.
- النظر في تعيين ضابط الامتثال أو استقالته أو إقالته.
- مراجعة مدى ملاءمة الممارسات والإجراءات الخاصة بالامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.
- مراجعة ومتابعة:
 - فاعلية نظام متابعة الامتثال لقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة بنشاط الشركة (بما فيها القواعد واللوائح والأنظمة الداخلية).
 - التطورات والتحديات التي تطرأ على النظم التشريعية والقانونية والتي قد تؤثر على الشركة تأثيراً جوهرياً.
 - الجهود المبذولة من قبل إدارة الشركة لضمان الالتزام والامتثال لقواعد السلوك المهني.
- الحصول على تحديثات منتظمة من الإدارة (ومن المستشار القانوني للشركة أو ضابط الامتثال عند الحاجة) عن الأمور المتعلقة بالامتثال، إلى جانب التحقيق والنظر في المسائل التي تؤثر على نزاهة فريق الإدارة في الشركة، والتي تشتمل على حالات تضارب المصالح أو مخالفة قواعد السلوك المهني وذلك وفقاً لما تنص عليه السياسات والأنظمة المعمول بها داخل الشركة.

- ز) مسؤوليات واختصاصات أخرى
- خلق قنوات من التواصل الحر والمفتوح بين كل من: لجنة التدقيق والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين وإدارة الشركة.
 - النظر في أي أمور أو مواضيع أخرى بناءً على توجيهات صادرة عن مجلس الإدارة.

ح) بلاغات وإفصاحات الموظفين

- القيام بوضع السياسات والإجراءات والضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري، والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات، وإجراء مراجعة دورية لهذه السياسات والإجراءات.
- متابعة إجراءات التحقيق في هذه المخالفات، للتأكد من استقلالية التحقيقات ونزاهتها.
- مراجعة إجراءات التحقيق التي تتخذها إدارة الشركة في التعامل مع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، وتصحيح ما قد يشوبها من انحرافات.

قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (04/2013) بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة، ومتابعة تطوير وتنفيذ الأنظمة الخاصة بذلك، لضمان فعاليتها، وقامت برفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن، الذي قام بدوره بالمصادقة عليها في اجتماعه رقم (06/2013) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013.

قامت لجنة التدقيق بعقد خمسة اجتماعات خلال عام 2017، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الإيعاد
2017/01	09 فبراير 2017
2017/02	13 فبراير 2017
2017/03	08 مايو 2017
2017/04	02 أغسطس 2017
2017/05	09 نوفمبر 2017

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	الم.نصب	الاجتماع 2017/01	الاجتماع 2017/02	الاجتماع 2017/03	الاجتماع 2017/04	الاجتماع 2017/05	عدد مرات الحضور
السيد/منصور محمد الملا	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	عضو	✓	-	✓	✓	✓	4
السيد/أحمد خليفة محمد المهيري	عضو						

ملاحظات:

- حضر السيد «مارتن لبي ايدلمان» كافة اجتماعات لجنة التدقيق التي انعقدت خلال العام 2017 بصفته عضواً في اللجنة آنذاك، حيث تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.
- لم يحضر السيد «أحمد خليفة محمد المهيري» أي من اجتماعات لجنة التدقيق التي انعقدت خلال العام 2017، حيث لم يكن عضواً في اللجنة آنذاك، حيث انضم إلى عضوية لجنة التدقيق بناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017. بشأن إعادة تشكيل هذه اللجنة.
- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.

3 لجان مجلس الإدارة (تمة)

3.2 لجنة الترشيحات والمكافآت

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت تقاريرها لمجلس الإدارة عن إدارة الموارد البشرية وسياسات التعويضات التي تعكس أفضل الممارسات، كما تقدم توصياتها بشأن خطط تعاقب مناصب المجلس مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجه الشركة وما تحتاجه من مهارات وخبرات مستقبلية.

تألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقلون، ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الموارد البشرية لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة.

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت	منصب
السيد/مارتن لي ايدلمان	رئيس اللجنة
السيد/منصور محمد الملا	عضو
السيد/محمد حاجي الخوري	عضو

ملاحظات:

تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017. تم انتخاب السيد «مارتن لي ايدلمان» لتولي منصب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017. ضمت لجنة الترشيحات والمكافآت في عضويتها حتى تاريخ 18 ديسمبر 2017 كل من: السيد «علي عبد المهيري» رئيساً للجنة، والسيد «أحمد خليفة محمد المهيري» عضواً، والسيد «محمد حاجي الخوري» عضواً.

وبناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، فقد قرر المجلس أن تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً للقيام بمسؤولياتها والوفاء بمتطلباتها التشريعية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع.

وعليه قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد اجتماعين إثنين خلال عام 2017، وذلك على النحو التالي.

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2017/01	29 يناير 2017
2017/02	12 أكتوبر 2017

- يحدد ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤوليات اللجنة، كما يلي:
- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر، وإذا تبين للجنة أن أحد الأعضاء قد فقد شروط الاستقلالية، وجب عليها عرض الأمر على المجلس ليقوم باتخاذ اللازم في هذا الشأن وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا معقولة وتتناسب مع أداء الشركة.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.
- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة، ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل دوري.
- وضع واعتماد سياسة وآلية الترشيح لعضوية مجلس إدارة الشركة، وتنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة بما يتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- مراجعة الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس إدارة الشركة، وإعداد وصف للقرارات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.

- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات الصادرة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها عليه إلى مجلس الإدارة لاعتماد تطبيقها.
- أية اختصاصات ومهام أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة من وقت لآخر.

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2017/01	الاجتماع 2017/02	عدد مرات الحضور
السيد/مارتن لي ايدلمان	رئيس اللجنة	-	-	0
السيد/منصور محمد الملا	عضو	-	-	0
السيد/محمد حاجي الخوري	عضو	✓	✓	2

ملاحظات:

- حضر السيد «علي عبد المهيري» اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت أرقام (2017/01) و(2017/02) بصفته رئيساً للجنة آنذاك خلال فترة توليه عضوية مجلس إدارة الشركة واللجان المنتبقة عنه، حيث تقدم باستقالته من عضوية المجلس واللجان المنتبقة عنه اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، وتمت الموافقة على هذه الاستقالة من قبل المجلس في ذلك التاريخ.
- لم يحضر كل من: السيد «مارتن لي ايدلمان» والسيد «منصور محمد الملا» اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت أرقام (2017/01) و(2017/02)، حيث لم يكونا عضوين في اللجنة آنذاك، فقد انضموا إلى عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017، بشأن إعادة تشكيل هذه اللجنة.
- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.

3 لجان مجلس الإدارة (تمة)

3.3 اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة التنفيذية دوراً استشارياً لمجلس الإدارة، وتعمل على توفير الضمان والرقابة على استراتيجية الشركة وتحديد الأولويات المتعلقة بالمشاريع والأداء.

تألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، عضوين منهم مستقلين والعضو الثالث غير مستقل، هذا ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية للشركة لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية بشكل منتظم.

تضم اللجنة التنفيذية الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء اللجنة التنفيذية	المنصب
السيد/وليد أحمد سالم المقرب المهييري	رئيس اللجنة
السيد/أبو بكر صديق الخوري	عضو
السيد/حمد سالم محمد العامري	عضو

ملاحظات:

- تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك عقب التغييرات التي شهدتها الشركة على مستوى مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية، والتي تم الإعلان عنها عقب إفراها من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.
- تم تعيين السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهييري» لتولي منصب رئيس اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.

حدد ميثاق اللجنة التنفيذية المسؤوليات الموكلة لها كما يلي:

- في مجال استراتيجية الاستثمار واعتماد السياسات: الإشراف على استراتيجية الاستثمار والسياسات على مستوى الشركة ككل.
- الموافقة على القرارات المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع التطويرية الخاصة بالشركة.
- مراجعة واعتماد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمشاريع التطويرية وإدارة الأصول لدى الشركة.
- اعتماد استراتيجية إدارة المناقصات والمشتريات، وإرساء العطاءات التي تتعلق بالمناقصات الجوهرية الخاصة بالشركة.

- في مجال الإشراف والمراجعة

- مراجعة واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمشاريع التطويرية ومتابعة مستوى الأداء فيها.
- متابعة الأداء الخاص بالاستثمارات والمناقصات.
- مراجعة المتطلبات الخاصة بالحاجة إلى زيادة رأس المال وإصدار التوصيات المناسبة بهذا الشأن.
- مراجعة التأثيرات الخاصة بعمليات الاستثمار.
- مراجعة الأهداف والنسب المالية الرئيسية التي تضعها لجنة الإدارة التنفيذية.

قامت اللجنة التنفيذية بعقد اجتماع واحد خلال عام 2017، وذلك على النحو التالي:

تاريخ الانعقاد	الاجتماع
22 أكتوبر 2017	2017/01

وكان حضور الاجتماعات سافلة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2017/01	عدد مرات الحضور
السيد/وليد أحمد سالم المقرب المهييري	رئيس اللجنة	✓	1
السيد/أبو بكر صديق الخوري	عضو	✓	1
السيد/حمد سالم محمد العامري	عضو	✓	1

4 إدارة المخاطر

تعتبر شركة الدار العقارية أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي من أسس ممارسات الإدارة الجيدة، وتلتزم بتوفير نظام إدارة المخاطر لحماية استثمارات المساهمين وحقوق الأطراف المعنية وأصول الشركة، ومنع ارتكاب مخالفات للقوانين واللوائح المقررة.

ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد سياسة إدارة المخاطر، ومراجعة فاعلية عملية هذه الإدارة، والتأكد من احتمالية مواجهة الشركة للمخاطر، وتتولى لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق المباشر مع الإدارة التنفيذية للشركة من جهة ومع لجنة التدقيق من جهة أخرى مهمة تطبيق إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر في الشركة، وضمان استمرارية أدائه بفاعلية تامة، كما تقوم لجنة التدقيق في الوقت ذاته بتوفير المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكفاءة وفعالية أنشطة وجهود إدارة المخاطر، إضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق بتعزيز دور مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته وواجباته المرتبطة بإدارة المخاطر، وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013 والذي بموجبه تكون التبعية الإدارية للجنة إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق، كما نص على ذلك صراحة في الميثاق الخاص بلجنة التدقيق والميثاق الخاص بلجنة إدارة المخاطر اللذين تم اعتمادهما والمصادقة عليهما في اجتماع مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه.

قامت لجنة إدارة المخاطر في الشركة بإقرار معايير خاصة لإدارة المخاطر، كما قامت بوضع سجل المخاطر الخاص بالشركة، وعملت على مواءمتها لمتماشى مع أرقى المعايير في هذا المجال، ويضمن نظام إدارة المخاطر انسجام الطرق المتبعة في تقييم ومراقبة المخاطر والتواصل فيما يتعلق بها، وضمان انسجام جهود إدارة المخاطر مع الأعمال والأهداف الاستراتيجية للشركة.

تعتبر سياسة إدارة المخاطر في شركة الدار العقارية أحد أهم مكونات نظام إدارة المخاطر، حيث تم تشكيل لجنة لإدارة المخاطر في عام 2013 لتكون بمثابة لجنة إدارية، تكمن مهمتها في:

- تحديد المخاطر التي قد تواجه عمل الشركة وتقييمها.
- النظر في الممارسات الكفيلة بتخفيف أثر المخاطر الحالية.
- وضع وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالشركة والذي يشتمل على ما يلي:
 - تقييم المخاطر.
 - سجل المخاطر.
 - مدى إمكانية تحقل المخاطر.
 - تحديد الأولويات الخاصة بالمخاطر.
 - التخفيف من المخاطر وإدارتها.
 - الإشراف والمتابعة ورفع التقارير.

وتضم هذه اللجنة في عضويتها «أعضاء من الإدارة التنفيذية»، و«مدير إدارة الشؤون القانونية»، و«مدير إدارة المخاطر والشؤون الاستراتيجية وخطط الأعمال في الشركة» كمقرر لهذه اللجنة، وقد قامت هذه اللجنة بعقد أربعة اجتماعات خلال عام 2017 كما قامت لجنة إدارة المخاطر بما يلي:

- وضع ومناقشة ميثاق لجنة المخاطر.
- تعزيز إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.
- وضع وتحديث سجل المخاطر الخاص بالشركة.

5 التواصل مع المساهمين

تطبق الشركة سياسة إفصاح خاصة بالسوق، تقوم على أساس معايير حوكمة الشركات وما يتعلق بها من متطلبات وإجراءات تهدف إلى تزويد كافة المساهمين والمستثمرين في السوق بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، كما تبين السياسة التي تتبناها إدارة الشركة الإجراءات التي يوجه مجلس الإدارة بتنفيذها وبحرص على الالتزام بها، لضمان مراعاة الالتزام والإفصاح المستمر وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

إلى جانب ذلك، ومن منطلق حرص الشركة على تطبيق أعلى درجات الإفصاح والشفافية والمصداقية في المعلومات المفصح عنها، يعتبر أصحاب المناصب التالية وحدهم الأشخاص المصرح لهم بالإفصاح عن أية تصريحات عامة نيابة عن الشركة أو أية تصريحات أخرى تنسب إليها:

- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- الرئيس التنفيذي.
- فريق الإدارة التنفيذية.
- مقرر الشركة.

تعقد الشركة من وقت لآخر اجتماعات مع المحليين والمستثمرين لتوفير المعلومات اللازمة لهم، ولا يتم الإفصاح في هذه الحالات عن أية معلومات إلا إذا تم الإفصاح عنها لدى السوق مسبقاً أو في الوقت ذاته، كما تحجم شركة الدار العقارية عن إبداء أية تعليقات بشأن توقعات السوق أو ما يشاع فيه، ما لم تتعلق باستفسار رسمي صادر من جهات رقابية مثل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تعتبر الجمعية العمومية هي الفرصة الأساسية أمام المساهمين للاجتماع وجهاً لوجه مع مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، حيث يتلقى المساهمون إشعاراً بالاجتماع يحدد بالتفصيل زمان ومكان انعقاد الاجتماع، بالإضافة إلى المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع، كما يرفق بالإشعار نموذج وكالة مع تعليمات عن كيفية تعبئته في ظرف يتم إرساله من قبل الشركة إلى المساهمين بواسطة البريد المسجل، بهدف تشجيع أكبر عدد من المساهمين على المشاركة في هذا الاجتماع.

يتم خلال الاجتماع إتاحة الفرصة أمام المساهمين الحاضرين لطرح استفساراتهم، ويلتزم رئيس الاجتماع بمناقشة أكبر عدد من الموضوعات والمسائل التي يتم طرحها خلال الوقت المتاح، كما يحصر الأعضاء على التواجد بعد الاجتماع للتحدث مع المساهمين. إلى جانب ذلك، يقوم مدقق الحسابات الخارجي بحضور اجتماع الجمعية العمومية، ويكون متواجداً للإجابة عن أية استفسارات يتم طرحها.

6 المدقق الخارجي

تم تعيين شركة «ارنست أند يونغ» كمدقق خارجي لشركة الدار العقارية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من خلال قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد في 20 مارس 2017، وتعتبر شركة «ارنست أند يونغ» واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، وتعمل باستقلالية عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة، وتمتلك شركة «ارنست أند يونغ» مكاتب في أبوظبي ودبي والشارقة.

يبين الجدول التالي الخدمات التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام 2017 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات:

اسم مكتب التدقيق	عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (بالدرهم)	الخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام 2017 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات
ارنست أند يونغ	ثلاث سنوات	934,500 درهم إماراتي	
			الخدمة
			المبلغ (بالدرهم)
			اعمال تدقيق أخرى
			استشارة مالية
			إلى جانب ذلك، فقد لجأت شركة الدار العقارية إلى الحصول على خدمات استشارة مالية ومحاسبية وذلك على النحو الآتي:
			الشركة
			المبلغ (بالدرهم)
			ديلويت أند توش
			جيه.ال.ال
			سي.بي.إر.إي
			المجموع
			2,644,400